النافعة والسليمة. كما قامت السيدة فيفيان بول، الأستاذة في جامعة درو، بمراجعة المخطوطة ومناقشتي في عدد من النقاط المثيرة للجدل، فلها كل الامتنان. وأرغب في أن أعبر أخيراً وليس آخراً عن تقديري الكبير لجامعة بيرزيت لدعمها المادي والأدبي، وللآنسة نعماتي أسعد، الموظفة في مكتب التوثيق والأبحاث في بيرزيت، لقيامها بطباعة المخطوطة الأولى، وللآنسة إميلي مخلوف، السكرتيرة الأكاديمية، لتوليها طباعة المخطوطة النهائية. (كتبت هذه المقدمة في جامعة بيرزيت، في نيسان ــ ابريل ١٩٧٩).

خلاصة تمهيدية

أُجريت هذه الدراسة بين ١٩٧٦ و١٩٧٨ برعاية جامعة بيرزيت، وتشكل مسحاً عاماً للمنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بحث خاص لبعض النواحي المعينة للنشاط التصنيعي في بعض المؤسسات الخاصة، كعيّنة تمثيلية. وتشمل العينات أو النماذج المنتقاة ٢٠٨ منشآت، بينها ١٦٦ منشأة في الضفة الغربية، و٤٢ منشأة في قطاع غزة. وفيما يلي تلخيص لأبرز النتائج المستقاة:

المقومات العامة

يقدم القطاع الصناعي ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي(٦,٧٪ في الضفة الغربية و١,١٪ في قطاع غزة)، ويشغل ١٤٪ من إجمالي القوة العاملة. وتتكون المنشآت الصناعية في الغالب من مؤسسات حِرَفية أهلية صغيرة، حيث تكون لرأسمال الأسرة وجهدها مكانة أساسية. ولقد ترتب على غياب السلطة الوطنية وجود سياسات وظروف لعبت دوراً خطيراً في حصر مجالات الصناعات المحلية وأنشطتها، واحتفظت بالمناطق المحتلة كسوق تصدير رئيسي للصناعة الاسرائيلية.

عدد المنشآت

في ربيع ١٩٧٨، كانت هناك ٣٠١٧ منشأة صناعية، ٢٥٨٧ منها في الضفة الغربية و٤٣٠ في قطاع غزة.

أنواع النشاط الرئيسية: كانت ٣٢٪ من المنشآت الصناعية المذكور عددها أعلاه، مرائب لإصلاح السيارات، وورشاً للحدادة، ومعامل بسيطة للأثاث المعدني؛ و١٦٪ منشآت منتجة لأحجار الباطون، وبلاط الأرض، ومقالع لاستخراج الحجارة الصخرية وقصّها؛ و١٦٪ ورشاً للنجارة، و١٥٪ منشآت للخياطة والتريكو والحياكة؛ و١١٪ لصناعة الأحذية والمنتجات الجلدية والبلاستيكية، و١٠٪ مؤسسات أخرى متنوعة.

هذا التقسيم لنوعية الأنشطة الصناعية القائمة، يبين بكل جلاء الطبيعة البدائية للمنشآت المذكورة. فغالبيتها تقدم خدمات قليلة لا تضيف شيئاً ذا شأن إلى القيمة الصافية لمنتجاتها.

الانتاج: على الرغم من السلوك الضّال للأطر الانتاجية، لدينا من الأدلة ما يثبت أن